مالكو عمارات سكنية وتجارية في العبدلي يحتجون على استملاك عقاراتهم

13/5/2007

أشرف الراعي

عمان - هدد مالكو بنايات سكنية وتجارية في منطقة العبدلي المجاورة لـ"مشروع تطوير العبدلي" باتخاذ إجراءات "تصعيدية" احتجاجاً على استملاك أمانة عمان الكبرى لأراضيهم، وعقاراتهم بغية إقامة حدائق، وشوارع عامة، في حين رفضت "الأمانة" التعليق على هذه الاحتجاجات بالرغم من محاولات "الغد" المتكررة لاستيضاح موقفها.

وأبدى عدد من سكان المنطقة، الذين اتفقوا على الاعتصام يوم الخميس المقبل على الشارع الرئيس المؤدي لمنازلهم في منطقة العبدلي في اجتماع عقد مساء أول من أمس في المنطقة حال عدم تنفيذ مطالبهم، تخوفهم من أن تبيع الأمانة أراضيهم وعقاراتهم "المستملكة" إلى الشركة المنفذة لمشروع تطوير العبدلي.

وجاء اجتماع سكان المنطقة الذي حضره نوابها ممدوح العبادي، وعودة قواس، وزهير أبو الراغب ومروان سلطان عقب رسالة قالوا إنهم بعثوها إلى رئيس الوزراء معروف البخيت لبحث شكواهم، بيد أنها "لم تجد استجابة من الحكومة".

وزعم عدد من سكان المنطقة، الذين أكدوا عدم رغبتهم في بيع عقاراتهم، أنهم "تعرضوا للتضييق منذ وضع منطقتهم تحت الدراسة التنظيمية من الأمانة عبر قطع التيار الكهربائي عن عقاراتهم ومساكنهم، فضلا عن منعهم من بيع عقاراتهم أو رهنها والإنشاء بحجة تنظيم المنطقة الذي لم ينتهِ منذ 2003 وحتى اليوم".

وادعوا أن الشركة المنفذة للمشروع قامت بعد صدور قرار الأمانة باستملاك عدد من قطع الأراضي في المنطقة بإعادة التفاوض مع عدد من أصحاب العقارات ببيع عقارهم للمشروع.

وقالوا إن ذلك يدعو إلى "وضع علامة استفهام على قرار الأمانة باستملاك المنطقة لغايات إنشاء حدائق وشوارع عامة".

وكانت الأمانة باعت حديقة عمرة الواقعة في منطقة الدوار السادس بعد أن استملكت سابقاً من مالكها لإنشاء حديقة عليها إلى مشروع بوابة الأردن لإنشاء أبراج عليها بعد تغير صفة استعمال قطعة الأرض "من حدائق إلى تجاري"، حسب سكان المنطقة.

ودعوا الأمانة إلى العدول عن قرارها بالاستملاك بالسرعة الممكنة لما في ذلك من إضرار بمصالح السكان والمواطنين.

من جهته، رحب النائب ممدوح العبادي بالتوجه نحو التصعيد في موضوع استملاك الأراضي في العبدلي، عازيا ذلك إلى أن المطالبات بالطريقة الديمقراطية "باءت بالفشل" ولم تفلح في حل المشكلة وإلغاء الاستملاك الذي قررته الأمانة على عقارات المنطقة.

ووصف قرار الاستملاك بـ"الجائر"، مرجعا ذلك إلى عدم جواز نزع ملكية خاصة لأي مواطن إلا بموافقته ورضاه.

وقال العبادي إن "المواطنين مظلومون بهذا القرار بكل أبعاده فلذلك لا بد من التصعيد والاعتصام وحتى إغلاق الشوارع في المنطقة إذا اضطررنا لذلك حتى يستجيب المسؤولون لمطالبنا ويحلون مشكلتنا".

وطالب النائب مروان سلطان بضرورة معرفة فيما إذا كان قرار الاستملاك "مفروضا" على الأمانة، مشددا على ضرورة أن تعوض الأمانة أصحاب العقارات المستملكة بذات السعر الذي ستبيع به الشركة سعر قطعة الأرض للمستثمرين.

وقال سلطان "إنني ومن خلال ترؤسي للجنة الحريات في مجلس النواب سأدعو أمين عمان الكبرى عمر المعاني إلى المجلس لعقد اجتماع له باللجنة ومناقشة موضوع استملاك أراضي العبدلي وطرق حل المشكلة بالطرق المرضية للسكان".

إلى ذلك، اعتبر النائب زهير أبو الراغب هذا الاستملاك انتهاكا صارخا لحقوق المواطن الأردني تمارسه الحكومات المتعاقبة منذ العام 2003.

وقال "يجب أن نوصل صوتنا لصانع القرار حتى لا يكون هناك افتئات على حقوق المواطنين".

وطالب بلقاء أمين عمان ورئيس الوزراء وبعث رسالة إلى مقام جلالة الملك عبدالله الثاني حول هذه القضية.

واعتبر النائب عودة قواس أن من حق السكان عدم بيع عقاراتهم ومساكنهم وأن تبقى المنطقة ضمن تعليمات التنظيم السابقة. وقال "حتى من أراد أن يبيع عقاره فيجب أن يتم البيع بالسعر العادل ليعوض المواطن بسعر يتناسب مع قيمة عقاره".